المدير الناشر:
محمد المختار محمد لفظيل

الحدث موريتانيا

نصف شهرية - سياسية - مستقلة - جامعة

العدد: 014 الإثنين 09 نوفمبر 2026

السعر: 20 أوقية جديدة

مجموعة موريتانيا الحدث

الموقع الألكتروني: www.elhadeth.mr

منصة موريتانيا الحدث على مواقع التواصل الاجتماعي

فيسبوك - تيكتوك - يوتيوب - انستغرام

للاتصال - واتساب: 48485555

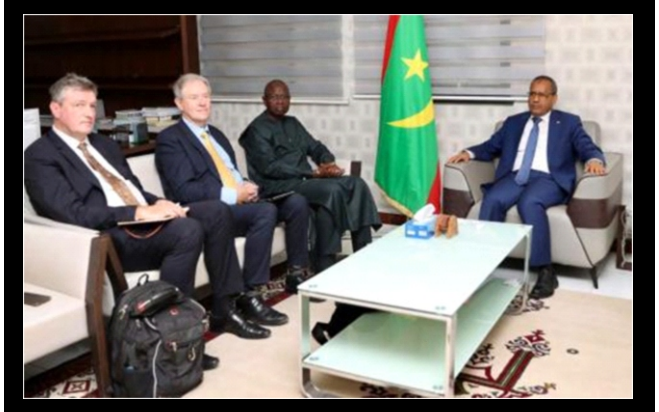
البريد الألكتروني: elhadeth.mr@gmail.com

بكلفة 115 مليار أوقية قديمة.. ولد الشيخ الغزواني يطلق المرحلة الثانية من برنامج تنمية نواكشوط

الرئيس غزواني: الارتقاء بالمظهر الحضري لنواكشوط يتطلب تعاون الجميع مع الدولة



موريتانيا والبنك الدولي يبحثان تسريع مشاريع البنية التحتية وتعزيز الشراكة التنموية



وزير الشؤون الاقتصادية يوقع اتفاقية بقيمة 15 مليون أورو لدعم التشغيل

الوزير الاول أمام النواب: لنجعل المرحلة المقبلة عنوانا لتقديم المسؤولية والعمل على الحسابات والأقوال



سلطة التنظيم تفرض غرامات بأكثر من 4.2 مليار أوقية قديمة على شركات الاتصال الثلاث

النائب يحيى ولد اللود من داخل السجن: الجنرال لبات ولد معيوف أكثر صلابة في مواجهة المحنة.. "الكرامة والقناعات لا مساومة عليهما

صور فضائية ترصد تفحم 250 هكتارا من المراعي غرب الركيز ومخاوف من أزمة أعلاف

جريمة تهز الجالية الموريتانية في كوت ديفوار.. مقتل مواطن موريتاني ودفن جثمانه على يد متورطين في الحادث

وزير الداخلية يطلع على جاهزية الوحدات الأمنية المشاركة في خطة تأمين نواكشوط

أدى معالي وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، السيد المختار ولد أحمد بوسيف، رفقة السيد المدير العام للأمن الوطني، الفريق محمد لحريطاني، مساء الجمعة 6 نوفمبر 2026، زيارة ميدانية بساحة المطار القديم للاطلاع على جاهزية الوحدات والتشكيلات الأمنية المشاركة في تنفيذ خطة تأمين العاصمة نواكشوط.

وخلال هذه الزيارة، اطلع معالي الوزير على مختلف الوسائل والإمكانات البشرية واللوجستية والعملياتية التي سخرتها الشرطة الوطنية لتنفيذ الخطة، والتي شملت السيارات والدراجات النارية والطائرات المسيّرة (الدرونات)، المقدمة من مختلف التشكيلات والوحدات والمصالح التابعة للأمن الوطني.

وبلغ إجمالي الوسائل المشاركة في العرض 266 مركبة، موزعة بين 206 سيارات، و60 دراجة نارية، إضافة إلى 10 طائرات مسيّرة، في عرض يعكس مستوى الجاهزية العملياتية للشرطة الوطنية، وما تتوفر عليه من إمكانات وتجهيزات لتعزيز قدراتها في مجالات حفظ النظام العام، والتدخل الأمني، والمرافقة، والمراقبة والتحكم.

وفي كلمة له بالمناسبة، أوضح معالي الوزير أن هذه الزيارة تأتي تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، المتعلقة بمتابعة الوضع الأمني والسهر على أمن المواطنين وممتلكاتهم، مشيرا إلى أن الزيارة مكنت من الوقوف ميدانياً على جاهزية التشكيلات الأمنية المشاركة في خطة تأمين العاصمة، والاطلاع على الوسائل المستخدمة في تنفيذ مهامها.

وعبر معاليه عن ارتياحه لمستوى إعداد الخطة الأمنية، مثمنا الجهود التي يبذلها القطاع، والشروح الوافية التي قدمت له حول مختلف الوحدات والتشكيلات المشاركة وإمكاناتها البشرية واللوجستية والعملياتية.

وأكد السيد الوزير أن التوجه خلال المرحلة المقبلة سينصب على مواصلة دعم هذه الوحدات وتعزيز قدراتها، من خلال توفير الوسائل والتجهيزات الضرورية، فضلا عن زيادتها بوحدات جديدة، بما يمكنها من الاضطلاع بمهامها على أكمل وجه.

كما دعا المواطنين إلى تعزيز التقارب والتواصل مع أجهزتهم الأمنية، والتعاون معها باعتبارها مؤسسات تعمل على خدمتهم وحماية أمنهم وممتلكاتهم.

وشدد معالي الوزير على أن أمن المواطنين وسكينتهم واستقرارهم يمثل خطا أحمر، مؤكدا ثقة السلطات العليا في الشرطة الوطنية ودعمها لها، تقديرا للدور المحوري الذي تضطلع به في حفظ الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

وفي ختام كلمته، أشاد معاليه بالجهود الكبيرة التي يبذلها منتسبو الشرطة الوطنية، موجها لهم الشكر والتقدير على تفانيهم في أداء واجبهم الوطني، وإسهامهم في حماية الوطن وصون أمنه واستقراره.

وفد عسكري مغربي رفيع يبحث التعاون الأكاديمي مع كلية الدفاع لمجموعة الساحل في نواكشوط

نواكشوط - موريتانيا الحدث الإخبارية

اختتم وفد عسكري رفيع المستوى من الكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا بالمملكة المغربية زيارة استكشافية إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط، استغرقت ثلاثة أيام، شملت جولات ميدانية واجتماعات رفيعة في كلية الدفاع التابعة لمجموعة دول الساحل الخمس.

وضمّ الوفد العسكري المغربي كلاً من العقيد مصطفى حجي والمقدم فهد سلمان، حيث كان في استقبالهما قائد كلية الدفاع لمجموعة دول الساحل، العقيد محمد أحمد محمود البناني.

وشكّلت الزيارة فرصة للجانبين لاستعراض البرامج التكوينية والمناهج الأكاديمية المعتمدة في الكلية، إضافة إلى الاطلاع عن كثب على بنيتها التحتية ومرافقها التدريبية.

كما عقد الطرفان جلسة عمل موسعة تبادلا خلالها الرؤى والتقييمات حول القضايا والمجالات الأكاديمية والأمنية ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون المستقبلي.

وعلى الصعيد الثقافي، شمل برنامج زيارة الوفد المغربي جولة استطلاعية قادته إلى المتحف الوطني والمكتبة الوطنية في نواكشوط، اطلع خلالها على شواهد تاريخية ومخطوطات عريقة تبرز الثراء الثقافي والتراث الحضاري لموريتانيا.

واختُتمت الزيارة بمراسيم ودية تم خلالها تبادل الدروع والهدايا الرمزية؛ إذ سلّم العقيد محمد أحمد محمود البناني درع الكلية التذكاري للوفد الزائر، قبل التقاط صور تذكارية توثق الحدث.

الاجتماع التشاوري الشهري بين البنك المركزي الموريتاني والبنوك الأولية

عقد البنك المركزي الموريتاني، الأربعاء، اجتماعه التشاوري الشهري مع البنوك الأولية الناشطة في الساحة الوطنية.

وتناولت النقاشات تطورات الظرفية الاقتصادية، والأسواق النقدية وأسواق الصرف، فضلاً عن وضعية القطاع المصرفي الذي واصل مسار تعزيزه من خلال رؤوس أموال أقوى وتحسن في الربحية.

كما استعرض البنك المركزي أبرز الإصلاحات الجارية التي تهدف إلى تعزيز متانة النظام المصرفي ورفع مستوى مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني. وذكّر المؤسسات المصرفية بتطلعاته وتوجيهاته فيما يخص الامتثال التنظيمي والاستعداد لهذه الإصلاحات.

صدمة في الوسط الإعلامي.. الحكومة تحسم الجدل: لا اعتراف ولا مؤتمرات صحفية لغير الحاملين للصفة القانونية

نواكشوط - موريتانيا الحدث الإخبارية

وجّهت الحكومة الموريتانية رسالة حاسمة إلى الحقل الإعلامي الوطني، مؤكدة إغلاق أبواب المؤتمرات والأنشطة الرسمية أمام من لا يستوفون المعايير القانونية الصارمة للمهنة، في خطوة وصفت بأنها بداية مرحلة جديدة من الفرز وضبط المشهد الصحفي في البلاد.

وأوضح وزير الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، محمد ولد بيانه، خلال النقطة الصحفية المخصصة للتعليق على نتائج اجتماع مجلس الوزراء، أن التعاطي الرسمي المستقبلي مع الصحفيين، بما في ذلك التصريح بتغطية المؤتمرات الحكومية، بات مشروطاً بالامتثال التام للنصوص المنظمة للصفة الصحفية، مشدداً على أن القطاع لن يتجاوز المسطرة القانونية تحت أي ظرف لمن لم تثبت أهليتهم المهنية.

ولم يقف الحسم الحكومي عند حدود الحضور والتغطية، بل امتد ليشمل ملف الدعم العمومي للصحافة الخاصة؛ حيث أعلن الوزير عزم وزارته فتح مشاورات موسعة مع الهيئات والنقابات الصحفية لإعادة النظر في آليات توزيعه وتوجيهه بما يخدم إصلاح القطاع فعلياً.

وشدد ولد ببانه على أن المعايير الجديدة ستُطبّق بصرامة لترسيخ الالتزام بالقانون وتنقية الحقل، مؤكداً أن مسار الإصلاح سيمضي قُدماً حتى لو جاءت مخرجاته مخالفة لرغبات بعض المتنفذين أو المؤسسات غير المستوفية للشروط.

جهة نواكشوط ومدينة برشلونة توقعان بروتوكول تفاهم لتعزيز التعاون المشترك

وقعت رئيسة جهة نواكشوط، السيدة فاطمة عبد المالك، وعمدة برشلونة، السيد جاوميكولبوني، بروتوكول تفاهم يرمي إلى تعزيز التعاون وتوطيد الشراكة بين الجانبين، وذلك على هامش المؤتمر العالمي للمدن الذكية 2026، المنعقد بمدينة برشلونة الإسبانية من 2 إلى 5 نوفمبر الجاري.

ويهدف البروتوكول إلى تطوير التعاون في عدد من المجالات التنموية كالتكوين والتشغيل، وتبادل التجارب والخبرات، في كافة القضايا ذات الإهتمام المشترك.

ويجسد هذا الاتفاق خطوة جديدة نحو ترسيخ علاقات التعاون بين نواكشوط وبرشلونة، ويفتح آفاقا واعدة لشراكة مثمرة تسهم في دعم التنمية المستدامة لجهة نواكشوط وتحسين ظروف ساكنة المدينة.

موريتانيا: إجراء أول عملية للقسطرة الدماغية بالمركز العسكري لأمراض القلب

أجرى المركز العسكري لأمراض القلب، الثلاثاء، أول عملية للقسطرة الدماغية في موريتانيا، بمشاركة طاقم طبي عسكري موريتاني، وتحت إشراف الطبيب المصري أحمد البسيوني، وفق ما أعلنه الجيش الوطني.

وأوضح المصدر أن العملية أجريت لعلاج تمدد شرياني في الدماغ، باستخدام تقنية القسطرة التي تتيح الوصول إلى الأوعية الدموية وتركيب دعامة خاصة لتحويل تدفق الدم بعيدًا عن موضع التمدد.

وتستخدم القسطرة الدماغية في علاج بعض أمراض الأوعية الدموية، بما في ذلك تمدد الشرايين والتشوهات الوعائية، بحسب طبيعة الحالة والتقييم الطبي.

وتندرج العملية ضمن جهود تطوير الخدمات الطبية التخصصية في البلاد، وتعزيز خبرات الطواقم الوطنية من خلال التعاون الطبي وتبادل الخبرات مع الكفاءات الأجنبية.

توقيع أول اتفاقية لنقل معادن الحديد عبر السكة الحديدية بين شركتي "سنيم" و "إيسار"

أشرف وزير المعادن والصناعة، السيد الدي ولد الزين، في العاصمة الفرنسية باريس، على توقيع أول اتفاقية للنقل المعدني في تاريخ موريتانيا عبر شبكة السكك الحديدية الوطنية.

وتأتي هذه الخطوة التاريخية ثمرةً لاتفاق بين الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم) وشركة إسار، يهدف إلى تأمين عمليات النقل والخدمات اللوجستية لفائدة شركة "إسار كابيتال موريشيوس المحدودة" (Essar Capital (Mauritius Limited)، التي تستعد للشروع في استغلال رخصتها المعدنية بمنطقة آسكاف في ولاية تيرس الزمور.

ومن المنتظر أن يدخل هذا المشروع الاستراتيجي مرحلة الاستغلال الفعلي خلال ستة أشهر، بطاقة إنتاجية متوقعة تبلغ 7,5 مليون طن سنوياً، مما سيعزز الإنتاج الوطني. كما يُشكّل المشروع رافعة اقتصادية واجتماعية مهمة للمنطقة، إذ سيوفر نحو 2.000 فرصة عمل خلال مرحلة بناء المنجم وتشييده.

وعلى الصعيد المالي والتشغيلي، يمثل هذا الاتفاق مكسباً استراتيجياً لشركة "اسنيم"، حيث سيسهم في تحسين كفاءة استغلال البنية التحتية للخط الحديدي وتعظيم العوائد من الأصول الثابتة، مما يؤدي إلى خفض التكاليف التشغيلية (OPEX) وتقاسم أعباء الصيانة الدورية للسكة، فضلاً عن تعزيز اقتصاديات الحجم (Economies of Scale)؛ وهو ما ينعكس إيجاباً على استدامة المنظومة اللوجستية للشركة ورفع مردوديتها المالية.

وتمثّل هذه الاتفاقية تحولاً نوعياً في مناخ الاستثمار والخدمات اللوجستية بالقطاع المعدني في موريتانيا، إذ تُتاح لأول مرة للفاعلين في القطاع الخاص إمكانية استغلال الخط الحديدي الوطني، بما يُسهم في تسريع وتيرة تثمين الثروات الوطنية وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعها، من خلال الجمع بين الاستثمار الخدمي والاستثمار المعدني.

موريتانيا تتسلم رئاسة المجموعة العربية في نيويورك لشهر نفمبر 2026

تسلمت موريتانيا الرئاسة الدورية للمجموعة العربية في نيويورك لشهر نفمبر 2026، وقد ترأس سعادة السفير المندوب الدائم السيد شيخنا النني مولاي الزين، اجتماع السفراء العرب، حيث أكد سعادته في كلمة ألقاها في مستهل الاجتماع، أن موريتانيا ستسعى خلال رئاستها للمجموعة لخدمة القضايا العربية وإسماع صوت العرب في كافة المحافل داخل الأمم المتحدة، كما ستسعى إلى الدفع قدما بالعمل العربي المشترك، ودعا سعادة المندوب الدائم إلى ضرورة تنسيق المواقف وتوحيد الرؤى خدمة للمصالح العليا للأمة العربية .

وتم خلال الاجتماع الاستماع لإحاطة من مرشح موريتانيا لمنصب عضوية ورئاسة لجنة الخدمة المدنية التابعة للأمم المتحدة، سعادة السفير سيدي ولد محمد لقظف، والمرشح المصري لمنصب عضو وحدة التفتيش المركزية في الأمم المتحدة ، سعادة السفير عمر أحمد رمضان ومرشح الأردن لمنصب قاض في محكمة العدل الدولية سعادة القاضي محمود ضيف الله الحمود، إضافة إلى بعض القضايا الأخرى المدرجة على جدول الأعمال.

الحزب الحاكم يستعرض مستوى تنفيذ قراراته ويناقش اداءه السياسي والتنظيمي

عقد رئيس حزب الإنصاف محمد ولد بلال مسعود الاثنين بمقر الحزب في نواكشوط الاجتماع الدوري الخامس مع الأمناء الدائمين المكلفين بالولايات خُصص لمتابعة أنشطة الحزب وتقييم أدائه السياسي والتنظيمي على مستوى الولايات.

واستعرض الاجتماع مستوى تنفيذ القرارات الصادرة عن اللقاءات السابقة إلى جانب حصيلة أنشطة الأمناء الدائمين والجهود المبذولة في متابعة الهيئات الحزبية والتواصل مع المنتخبين والأطر والفاعلين السياسيين والمناضلين في مختلف الولايات.

وبحث المشاركون مستجدات الساحة السياسية، كما ناقشوا الزيارة المرتقبة للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى ولاية نواكشوط الجنوبية حيث دعوا إلى تعبئة مناضلي الحزب في مقاطعات نواكشوط التسع، لتنظيم استقبال شعبي خلال الزيارة.

وأكد رئيس الحزب في ختام الاجتماع ضرورة مواصلة العمل الميداني وتعزيز التواصل المباشر مع القواعد الحزبية والمنتخبين والفاعلين المحليين، وتكثيف التنسيق بين الهيئات الحزبية بما يعزز حضور الحزب وصلته بالمواطنين.

فاجعة في المحيط.. أمواج الأطلسي تلفظ عشرات المهاجرين قبالة شواطئ السنغال

نواكشوط - موريتانيا الحدث

تحولت رحلة جديدة للبحث عن الفردوس الأوروبي إلى مأساة دامية في عرض المحيط الأطلسي؛ حيث انتشلت فرق الإنقاذ السنغالية، بالتنسيق بين الدرك ورجال الإطفاء، ما لا يقل عن 21 جثة لمرشحين للهجرة غير النظامية، لفظتها الأمواج قبالة شاطئ "لومبول" بمقاطعة "كيبمير" شمالي السنغال.

وكان الزورق المنكوب قد انطلق قبل أيام من مدينة "سان لويس" الساحلية في محاولة لبلوغ جزر الكناري الإسبانية، قبل أن يتعرض للجنوح والغرق قرب قرية "تيبين" التابعة لمنطقة "بوتو".

وبحسب إفادات متطابقة لمصادر أمنية وإعلامية محلية، بدأت الكارثة بانتشال أربع جثث فور جنوح القارب مساء الجمعة، بينما لاذ بعض الناجين بالفرار وتواروا بين غابات "الفيلائو" المحاذية للساحل، لتتوالى بعد ذلك عمليات التمشيط ويرتفع عدد الضحايا تدريجياً حتى تجاوز العشرين قتيلاً نُقلوا إلى المركز الصحي في "كيبمير" لتحديد هوياتهم.

وتشير المعطيات الأولية إلى أن معظم الضحايا ينحدرون من بلدتي "ليونا" و"تيبب". وفي تعليق له على المأساة، وجّه عمدة "تيبب"، محمد ديا، نداءً حزيناً إلى الشباب، داعياً إياهم إلى التمسك بالأمل ونبذ فكرة "قوارب الموت"، مؤكداً أن فرص النجاح وبناء المستقبل ممكنة داخل أوطانهم.

تأتي هذه الفاجعة في ظل تصاعد لافت لتدفقات الهجرة السرية عبر "مسار الأطلسي"؛ وهو أحد أخطر مسارات الهجرة عالمياً، حيث سجلت السلطات الإسبانية تدفق أكثر من 3200 مهاجر إلى جزر الكناري خلال الأيام الأولى فقط من شهر نوفمبر، وسط تحذيرات متزايدة من تحول السواحل الإفريقية المطلة على المحيط إلى مقابر مفتوحة لضحايا التهريب والشبكات غير القانونية.

بكلفة 115 مليار أوقية قديمة.. ولد الشيخ الغزواني يطلق المرحلة الثانية من برنامج تنمية نواكشوط

الرئيس غزواني: الارتقاء بالمظهر الحضري لنواكشوط يتطلب تعاون الجميع مع الدولة

ترأس فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مساء الخميس، اجتماعا مع أطر ووجهاء ولاية نواكشوط الجنوبية.

وفي مستهل اللقاء، أعرب فخامة رئيس الجمهورية عن سعادته بهذا اللقاء، مؤكدا أن الزيارة تندرج في إطار التواصل المباشر مع المواطنين، والاطلاع على ظروفهم المعيشية، والاستماع إلى مطالبهم وتطلعاتهم.

وأوضح فخامته أن الزيارات التي قرر القيام بها لمختلف ولايات الوطن تشمل ولايات نواكشوط الثلاث، مشددا على أن إقامة المواطنين في العاصمة لا تنتقص من انتمائهم إلى ولاياتهم، ولا تحول دون حقهم في الاهتمام بقضاياهم والاستماع إلى انشغالاتهم.

وأشار إلى أن ولاية نواكشوط الجنوبية شهدت تطورا ملحوظا في بنيتها التحتية، شمل قطاعات التعليم والصحة والطرق والرياضة، رغم التحديات المرتبطة بالتوسع العمراني المتسارع والكثافة السكانية، وما يترتب عليهما من ضغط على الخدمات الأساسية.

واستعرض فخامة رئيس الجمهورية أبرز الإنجازات التي تحققت في إطار المرحلة الأولى من البرنامج الاستعجالي لتنمية العاصمة، مشيرا إلى بناء 218 حجرة دراسية وتأهيل 409 حجرات، وإنشاء عشرة مراكز صحية، وتعبيد 28.5 كيلومترا من الطرق، وإنجاز 35.5 كيلومترا من الإنارة العمومية، فضلا عن تشييد قاعة متعددة الرياضات وإنجاز تدخلات في مجال المياه والصرف الصحي.

وأكد أن حجم الاحتياجات لا يزال يستدعي مواصلة الجهود، موضحا أن المرحلة الثانية من البرنامج تتضمن مشاريع جديدة تشمل بناء 187 حجرة دراسية وروضتين للأطفال، وإنشاء مركز لتكوين وترقية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشييد منشآت صحية، وتوسيع شبكات المياه وتعزيز قدرات ضخها، فضلا عن مد 54 كيلومترا من شبكات الإنارة العمومية.

وفي مجال الطرق، أشار إلى انطلاق أشغال تعبيد 27.5 كيلومترا من الطرق الجديدة، إلى جانب برمجة مشاريع لتشييد وإعادة تأهيل المنشآت الرياضية، بهدف تحسين البنية التحتية وتوفير فضاءات ملائمة للشباب.

وشدد فخامة رئيس الجمهورية على ضرورة أن تسهم هذه التدخلات في تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل جديدة، مؤكدا أن طموحه يتمثل في توفير مقومات العيش الكريم لجميع الأسر، من خلال ضمان النفاذ إلى المياه والكهرباء والتعليم والصحة والطرق والأمن والبيئة السليمة.

وفي ختام كلمته، دعا المنتخبين والأطر والفاعلين المحليين وممثلي المجتمع المدني إلى عرض انشغالات السكان وتحديد أولوياتهم واقتراح الحلول المناسبة للتحديات المطروحة، مؤكدا أهمية التشاور والعمل المشترك من أجل الاستجابة لتطلعات المواطنين.

وركزت مداخلات المشاركين على تثمين المشاريع المنفذة في إطار البرنامج الاستعجالي، وما أسهمت به في تحسين النفاذ إلى الخدمات الأساسية ودعم التنمية المحلية، كما تضمنت المداخلات بعض المطالب وتحديد الأولويات بالنسبة لسكان الولاية.

وفي رده على المداخلات، أعرب فخامة رئيس الجمهورية، مرة أخرى، عن شكره وتقديره لأطر ووجهاء نواكشوط الجنوبية على حضورهم ومشاركتهم في هذه السهرة، وما شهدته من مداخلات اتسمت بالصراحة والمسؤولية، وتضمنت جملة من المطالب المشروعة المرتبطة باحتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

كما وجه الشكر إلى السادة الوزراء على الردود والتوضيحات التي قدموها بشأن مختلف القضايا المطروحة.

وأوضح فخامة رئيس الجمهورية أن أبرز القضايا التي أثيرت خلال اللقاء تتعلق بالخدمات الأساسية التي لا غنى عنها للمواطنين، وفي مقدمتها التعليم والصحة، ولا سيما تقريب الخدمات الصحية من السكان، وبناء المدارس، ومعالجة اكتظاظ الفصول الدراسية، وتحسين شبكة الطرق والبنية التحتية.

وأكد أن تلبية هذه المطالب جميعا في وقت واحد أمر تحكمه الإمكانات والمعايير والظروف المتاحة، مشددا على أن العمل سيستمر بصورة متدرجة ومتواصلة حتى تتحقق الأهداف المنشودة.

وأضاف أن خدمة المواطن، أينما كان، تظل أولوية الأولويات، سواء تعلق الأمر بسكان العاصمة أو الولايات الداخلية أو القرى والبلديات، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية، وفي مقدمتها المياه الصالحة للشرب، والمدارس، والنقاط والمراكز الصحية، وسيارات الإسعاف، فضلا عن فك العزلة وتحسين النفاذ إلى الخدمات الضرورية، باعتبارها أبجديات التنمية وأساسها.

وأشار فخامته إلى أن مختلف المراحل التي مرت بها البلاد منذ الاستقلال شهدت جهودا كبيرة ومضنية في مجالات التنمية، مؤكدا أن إنجاز المشاريع وتوفير الخدمات يظلان مرتبطين بظروف وإكراهات متعددة، بعضها قد يكون خارجيا ولا تملك البلاد التحكم فيه بصورة كاملة، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود وتجاوز الصعوبات بالوسائل المتاحة.

وفي حديثه عن التنمية الحضرية، شدد فخامة رئيس الجمهورية على أن نواكشوط، باعتبارها عاصمة البلاد وواجهتها، ينبغي أن تحظى باهتمام خاص، وأن ينال سكانها نصيبا أكبر من الخدمات والتجهيزات التي تليق بمكانتها، مؤكدا أن المقاربة المعتمدة تشمل العاصمة بمختلف مقاطعاتها، ولا تقتصر على نواكشوط الجنوبية وحدها.

وأعرب عن تفاؤله بإمكانية تجاوز النواقص والتحديات القائمة في مجال الخدمات الأساسية، والانتقال تدريجيا من مرحلة تلبية الاحتياجات الضرورية إلى مستويات أوسع من الراحة والرخاء والازدهار، بما ينعكس إيجابا على مستوى معيشة المواطنين ورفاههم في مختلف أنحاء البلاد.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن الموارد المتاحة يمكن توظيفها بصورة أفضل، وفق رؤية تدريجية ووتيرة معقولة، بعيدا عن التسرع، مشيرا إلى أن نجاح هذا التوجه يتطلب تعاون الجميع ومشاركة المواطنين، ولا سيما النخب السياسية والاجتماعية والتنموية والوجهاء والفاعلين المحليين، لما لهم من تأثير ودور في توجيه المجتمع وتأطيره، سواء على مستوى الأحياء أو القرى أو البلديات أو المدن.

وشدد فخامة رئيس الجمهورية، في هذا السياق، على أن مسؤولية النهوض بالبلاد مسؤولية جماعية، داعيا جميع المواطنين، داخل الوطن وخارجه، إلى توحيد الجهود والعمل بروح وطنية مسؤولة من أجل خدمة البلد وتحقيق تطلعات أبنائه، مؤكدا أن فرص المشاركة متاحة وأن الدولة تعوّل على تعاون الجميع.



وفي رسالة طمأنة إلى المواطنين، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن نواكشوط ستشهد خلال المرحلة المقبلة جهود كثيفة لتحسين الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية، مشيرا إلى أن العمل سيتواصل لتوفير المياه والحد من معاناة السكان من العطش، وتوسيع المرافق والمنشآت الصحية وتقريبها من المواطنين، وتحسين الطرق وتوسيعها لتشمل المناطق الواقعة خارج المدينة، فضلا عن تطوير المؤسسات التعليمية وتحسين ظروف الدراسة.

وأشار إلى أهمية تعزيز المستشفيات بالكوادر الطبية المتخصصة، والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية، إلى جانب تحسين المظهر الحضري والجمالي للعاصمة، وتطوير شبكات الطرق ومختلف قطاعات البنية التحتية، بما يجعل نواكشوط مدينة تستجيب لمتطلبات التطور والعصرنة.

وفيما يتعلق بإدارة الموارد العمومية، أكد فخامة رئيس الجمهورية التزامه بترشيد موارد البلاد وتسييرها بنزاهة وشفافية، بعيدا عن الفساد والاستبداد، بما يضمن توجيهها نحو تلبية تطلعات المواطنين وتحقيق الأولويات التنموية.

وأشار فخامة رئيس الجمهورية إلى التحديات التي تواجه التنمية الحضرية، والمتمثلة في السلوكيات والممارسات العامة، داعيا إلى تعزيز الوعي المدني وترسيخ ثقافة المحافظة على الممتلكات والمرافق العامة.

وأوضح أن بناء الطرق والمنشآت الكبرى وتجميل المدن لا يكفي وحده لتحقيق التنمية المنشودة، ما لم يواكبه سلوك مسؤول يحافظ على هذه المكتسبات ويحميها من الإهمال والتخريب والتلوث.

وأضاف أن معالجة هذه الإشكالية لا تقع على عاتق الحكومة أو رئيس الجمهورية وحدهما، بل تتطلب تضافر جهود جميع مكونات المجتمع، وفي مقدمتها النخب والفاعلون الاجتماعيون، من أجل الارتقاء بالوعي العام وإيصال رسائل التوجيه والتحسيس إلى مختلف الأوساط، من القرى إلى الأحياء والمدن، مع الاستفادة من مكانة الشخصيات الاجتماعية وقدرتها على التأثير الإيجابي في محيطها.

وفي معرض حديثه عن ملف النظافة، أشار فخامة رئيس الجمهورية إلى تعاقد الدولة مع شركة أجنبية تمتلك خبرة وتجهيزات متطورة وكفاءات فنية، غير أن أداءها لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، مؤكدا أن من حق السلطات والمواطنين المطالبة بتحسين مستوى النظافة والارتقاء به إلى ما يليق بالعاصمة.

وشدد على أن توفير أفضل الشركات وأحدث المعدات لن يكون كافيا لتحقيق النتائج المرجوة، ما لم يلتزم المواطنون بدورهم في المحافظة على نظافة الأماكن العامة والامتناع عن الممارسات التي تساهم في تلويث المحيط الحضري.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن معالجة الاختلالات المرتبطة بالسلوك المدني والنظافة تتطلب مسؤولية جماعية وتعاونا مستمرا بين الدولة والمواطنين، مجددا التزامه بمواصلة العمل على توفير الخدمات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وقدم وزراء تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية، والداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، والتربية وإصلاح النظام التعليمي، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة والنفط، والإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، والتجهيز والنقل، والبيئة والتنمية المستدامة، والوزير المنتدب لدى وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية المكلف باللامركزية والتنمية المحلية، والمندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر)، ومفوضة الأمن الغذائي، خلال الاجتماع، عروضا حول الإنجازات التي تحققت في قطاعاتهم على مستوى الولاية، والخطط والبرامج التي يجري تنفيذها حاليا والآفاق المستقبلية لتدخلات هذه القطاعات الهادفة لتعزيز التنمية المحلية في الولاية.

جرت فعاليات اللقاء بحضور معالي الوزيرة الأمينة العامة لرئاسة الجمهورية، ومعالي الوزير المكلف بديوان رئيس الجمهورية، ومعالي الوزيرين المستشارين برئاسة الجمهورية، وعدد من أعضاء الحكومة، ووالي نواكشوط الجنوبية، ورئيسة جهة نواكشوط، وحكام مقاطعات الولاية، وعمد بلدياتها ونوابها بالجمعية الوطنية، والسلطات الإدارية بالولاية.

وأشرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الخميس، على تدشين مجموعة من المنشآت التنموية والخدمية في ولايات نواكشوط الثلاث، ضمن مكونات المرحلة الأولى من البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط، كما أشرف على وضع حجر الأساس لمشاريع جديدة في إطار مرحلته الثانية، وذلك ضمن الفعاليات المخلدة للذكرى السادسة والستين لعيد الاستقلال الوطني.

وشملت المشاريع والمنشآت التي دُشنت في إطار المرحلة الأولى، القاعة متعددة الرياضات بمقاطعة عرفات، والمركز الصحي بمقاطعة الميناء (PK 13)، والمركز الصحي بمقاطعة الرياض (PK 7)، بولاية نواكشوط الجنوبية.

وخلال محطة المركز الصحي بمقاطعة الرياض، وجه فخامة رئيس الجمهورية القائمين على هذه المنشأة الصحية بضرورة المحافظة عليها وضمان حسن تسييرها واستغلالها، مؤكدا أن الغاية الأساسية من إنشاء هذه المنشآت هي توفير الرعاية الصحية للمواطنين وتلبية احتياجاتهم.

وقال فخامة رئيس الجمهورية إن مسؤولية الأطباء والقائمين على إدارة هذه المنشآت لا تقتصر على تقديم الخدمات الطبية وعلاج المرضى، بل تشمل أيضا العناية بالمرفق الصحي ومختلف تجهيزاته ومرافقه، بما يضمن استمرارية خدماته وتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

وأكد أن تدهور حالة المنشآت الصحية بعد سنة واحدة من تشغيلها أمر غير مقبول، داعيا إلى المحافظة عليها في وضعية جيدة، والمواظبة على أعمال الصيانة اليومية والدورية، مشيرا إلى أن حاجتها، بعد سنوات من الاستخدام، إلى بعض الإصلاحات أو أعمال الترميم وإعادة الطلاء أمر طبيعي، شريطة أن تحظى بالعناية المستمرة.

كما أكد فخامته أن العناية بالبيئة والمحيط الذي يتلقى فيه المرضى العلاج لا تقل أهمية عن تقديم الرعاية الصحية لهم.

وعلى مستوى ولاية نواكشوط الغربية، شملت التدشينات مدرسة ولد بوبوط الابتدائية، والمركز الصحي بحي صوكوك في مقاطعة لكصر، إلى جانب المكونة البيئية لساحة قصر المؤتمرات بمقاطعة تفرغ زينة، فيما شملت التدشينات في ولاية نواكشوط الشمالية، المركز الصحي بحي التيسير في مقاطعة دار النعيم.

وفي سياق إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج، وضع فخامة رئيس الجمهورية الحجر الأساس لعدد من المشاريع التنموية والمرافق الخدمية الجديدة، من بينها ملعب الرياض بولاية نواكشوط الجنوبية، ومشروع توسعة شبكة توزيع مياه الشرب بمقاطعة توجنين، ومشروع تهيئة الساحة العمومية بعين الطلح في مقاطعة تيارت، بولاية نواكشوط الشمالية.

كما شملت المشاريع التي أعطيت إشارة انطلاقها إعادة تأهيل مركزي التحويل الكهربائي الشمالي والشرقي، ومكونة الصحة بمركز الاستطباب الوطني في مقاطعة تفرغ زينة، إضافة إلى مشروع الربط الطرقي بين طريقي البصرة والكوفة بمقاطعة السبخة، وإنشاء السكن الداخلي للامتياز رقم 1 بمقاطعة لكصر، بولاية نواكشوط الغربية.

وخلال مختلف محطات الزيارة، تلقى فخامة رئيس الجمهورية عروضا وشروحا فنية حول طبيعة المشاريع والمنشآت، وأهدافها التنموية والخدمية، ودورها في تحسين نفاذ المواطنين إلى الخدمات العمومية وتقريبها منهم، فضلا عن المعايير والإجراءات الفنية المعتمدة في تنفيذها، بما يضمن مطابقتها للمواصفات المحددة في دفاتر الالتزامات.

ورافق فخامة رئيس الجمهورية خلال هذه الزيارة معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد اجاي، ومعالي الوزير المكلف بديوان رئيس الجمهورية، وعدد من أعضاء الحكومة، خاصة الوزراء المعنيين بالمشاريع التي شملتها التدشينات وإطلاق الأشغال، إلى جانب ولاة ولايات نواكشوط، وحكام المقاطعات، وعمد البلديات، كلٌّ في دائرة اختصاصه.

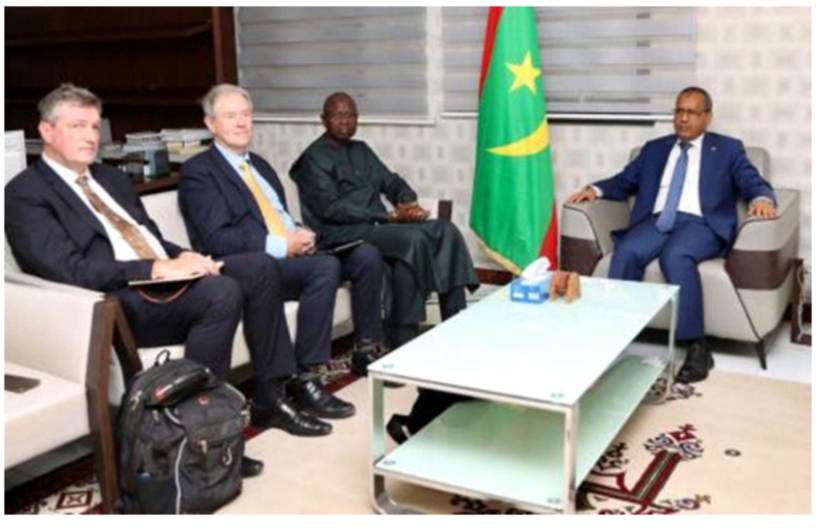
موريتانيا والبنك الدولي يبحثان تسريع مشاريع البنية التحتية وتعزيز الشراكة التنموية

استقبل وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، السيد محمدو أحمدو لمحيميد، الجمعة بالعاصمة نواكشوط، وفداً رفيع المستوى من مجموعة البنك الدولي، برئاسة المدير الإقليمي للبنى التحتية لغرب ووسط إفريقيا، فرانس دريس گروس، في لقاء خُصص لبحث سبل تطوير التعاون المشترك وتعزيز الشراكة التنموية بين الجانبين.

وشكل اللقاء فرصة لاستعراض واقع المشاريع والبرامج التنموية التي يمولها البنك الدولي في موريتانيا، والوقوف على مستوى تقدم تنفيذها، إلى جانب مناقشة الآليات الكفيلة بتسريع وتيرتها ورفع مستوى فعاليتها، بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

كما تركزت المباحثات على آفاق توسيع التعاون في مجال البنية التحتية، خصوصاً في قطاعات النقل والخدمات الأساسية، بما ينسجم مع الأولويات الوطنية وتوجهات التنمية المستدامة.

ويأتي هذا اللقاء في سياق الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات الدولية وتعبئة الموارد والخبرات اللازمة لدعم المشاريع التنموية وتحسين البنية التحتية، بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.



توقيع اتفاقيتي تمويل بين موريتانيا وفرنسا لدعم التكوين المهني وتعزيز قدرات الحماية المدنية

وقع معالي وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، السيد محمدو ولد أمحيميد، الإثنين في نواكشوط، مع سعادة السيد ايمانويل بيسني سفير الجمهورية الفرنسية لدى موريتانيا، على اتفاقيتي تمويل بين بلادنا وفرنسا، مخصصتين لدعم التكوين المهني وتعزيز قدرات الحماية المدنية، وذلك بحضور معالي وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، السيد المختار ولد أحمد بوسيف، ومعالي وزير التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف، السيد ماء العينين ولد أييه والمندوب العام للأمن المدني وتسيير الأزمات، اللواء أبوالمعالي الهادي سيدي ولد أعمر.

وتشمل الاتفاقيتان، اتفاقية قرض بقيمة 21 مليون يورو، أي نحو 944 مليون أوقية جديدة، لتمويل دعم الحماية المدنية عبر تعزيز قدراتها ومرونتها وتأمين السكان في مواجهة مختلف المخاطر، وبروتوكول اتفاق بقيمة 4 ملايين يورو، أي نحو 180 مليون أوقية جديدة، مخصص لدعم مدرسة التعليم الفني والتكوين المهني الصناعية في نواكشوط.

وخلال كلمته بالمناسبة، أكد معالي وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية أن هذا التوقيع يمثل خطوة جديدة لتعزيز التعاون بين موريتانيا وفرنسا في مجالي الحماية المدنية والتعليم الفني والتكوين المهني، مشيداً بمستوى التعاون بين البلدين وبالدعم الذي تقدمه الوكالة الفرنسية للتنمية للبرامج التنموية الوطنية، والذي توسع ليشمل التعليم والتكوين المهني واللامركزية والأمن الغذائي والصحة وتخفيف المديونية.

وأوضح الوزير أن تمويل الحماية المدنية سيسهم في تعزيز قدرات التدخل لدى المندوبية العامة للأمن المدني وتسيير الأزمات، وإنشاء مدرسة وطنية للحماية المدنية، وبناء وتجهيز عشرة مراكز جديدة، وإنشاء سلك لمتطوعي الحماية المدنية، وإعادة تفعيل الرقم الأخضر المجاني للإبلاغ عن الحوادث والطوارئ، وتكوين المنتخبين المحليين في مجال التعامل مع الكوارث.

كما أضاف أن البروتوكول الثاني يهدف إلى إنشاء معهد نموذجي للتعليم الفني والمهني متخصص في التبريد الصناعي والمنزلي والكهرباء واللحام والنجارة، بما يسهم في تحديث تجهيزات التكوين ورفع قدرات المكونين وتوفير يد عاملة مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل.

وبيّن أن مشروع دعم التعليم الفني والتكوين المهني الصناعي في نواكشوط، يمول بـ 4 ملايين يورو، وتتولى تنفيذه وكالة الخبرة الفرنسية (Expertise France) على مدى ثلاث سنوات.

وأكد الوزير أن هذا التعاون يشهد نقلة نوعية، طبقاً للتوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، والمجسدة في برنامج حكومة معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد اجاي.

من جانبه، أكد السفير الفرنسي أن الاتفاقيتين تضافان إلى محفظة تمويلية فرنسية معتبرة في موريتانيا تشمل منحاً وقروضاً، موضحاً أن مشروع دعم الحماية المدنية تبلغ كلفته الإجمالية 39،3 مليون يورو، منها قرض سيادي بقيمة 21 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية، إضافة إلى منحة من الاتحاد الأوروبي ومساهمة من الدولة الموريتانية.

جرى التوقيع بحضور المستشار الاقتصادي بالوزارة السيد المصطفى ولد سيدي محمد، الأمين العام وكالة، ومدير الوكالة الفرنسية للتنمية في نواكشوط، السيد إينياسمونكامدافيرات، بالإضافة إلى عدد من أطر القطاعات المعنية.



وزير الشؤون الأقتصادية يوقع اتفاقية بقيمة 15 مليون أورو لدعم التشغيل

وقع معالي وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، السيد محمدو ولد أمحيميد، مع المستشارة الإقليمية ببنك إعادة الإعمار الألماني، (KFW) السيدة سونجا هوس، على اتفاق مالي موجه لدعم التشغيل في موريتانيا من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبحضور سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية المعتمد لدى بلادنا سعادة السيد فلوريان ريندل.

وتبلغ قيمة المنحة المالية 15 مليون يورو، أي ما يعادل نحو 675 مليون أوقية جديدة، لدعم التشغيل في موريتانيا من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وسيمكن هذا التمويل من تعزيز تمويلات تلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يدعم خلق القيمة والنمو والتشغيل في موريتانيا.

وفي كلمته بالمناسبة، أكد معالي وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية أن موريتانيا وألمانيا ترتبطان بشراكة راسخة ومثمرة في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية، مبرزًا أن هذه الاتفاقية تأتي طبقًا للرؤية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، التي تضع الشباب في قلب المعادلة التنموية وتسعى لبناء اقتصاد قوي متنوع وصامد.

وهي الرؤية التي تجسدها حكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي من خلال تنفيذ إصلاحات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل تسهيل الإجراءات الإدارية وتقديم الحوافز الجبائية وخفض تكاليف الإنتاج والاستغلال، وتنويع عروض التكوين المهني وملاءمته مع متطلبات السوق.

وبين الوزير أن التشغيل يحتل مكانة هامة في الشراكة الثنائية، مبرزًا ما تمثله إشكالية التشغيل من تحد حقيقي، لافتًا إلى أن إشكالية تعبئة الموارد تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف أن تنمية الموارد تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لهذه المؤسسات، وأن الجهود تضاعفت لتحسين العرض في مجال التمويل، سواء من خلال الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتطوير المنظومة المالية، أو من خلال التعاون مع الشركاء الفنيين والماليين وفي مقدمتهم جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وأكد الوزير أن تحقيق أهداف تنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن يتم دون تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني وإعداد أدوات تمويل مبتكرة وملائمة، وتعبئة المزيد من المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل لدعم هذه المؤسسات وتعزيز التنمية المحلية والبنية التحتية الداعمة للنمو.

وبدوره أعرب سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية المعتمد لدى موريتانيا، سعادة السيد فلوريان ريندل، عن سعادته بهذه الشراكة التي تشكل محطة مهمة في مسار تعزيز علاقات الصداقة والأخوة والتعاون التي تربط البلدين الصديقين.

وأضاف أن هذه الاتفاقية تعكس الإرادة المشتركة لمواصلة وتعزيز شراكة تقوم على الثقة المتبادلة، والحوار المفتوح، والعمل من أجل تحقيق أهداف تنموية مشتركة، معربًا عن أمله في أن تساهم هذه الشراكة في تحسين الظروف المعيشية للشباب الموريتاني.

حضر حفل التوقيع محافظ البنك المركزي، السيد محمد الأمين ولد الذهبي، والأمين العام لوزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية، السيد كي آمادوالحاج، والمستشار الاقتصادي بوزارة الشؤون الاقتصادية السيد المصطفى سيدي محمد، الأمين العام وكالة، وعدد من أطر القطاعات المعنية.



الوزير الاول أمام النواب: لنجعل المرحلة المقبلة عنوانًا لتقديم المسؤولية والعمل على الحسابات والأقوال



قدّم معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد اجاي، صباح السبت، بيان السياسة العامة للحكومة 2026 أمام الجمعية الوطنية، خلال جلسة علنية ترأسها رئيس الجمعية، السيد محمد بمب مكت، وذلك تطبيقا لمقتضيات المادتين 42 و74 من الدستور، والمادة 132 من النظام الداخلي للجمعية الوطنية.

وأكد معالي الوزير الأول، في عرضه، ألبرنامج الحكومي يستند إلى مرجعية سياسية موحدة، تتمثل في الرؤية والمبادئ المؤسسة للمشروع المجتمعي لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، كما حددها برنامج "طموحي للوطن".

وأضاف أن الحكومة الحالية تواصل النهج الذي اعتمدته الحكومة السابقة، من خلال الالتزام بتنفيذ المحاور الخمسة الرئيسية للبرنامج، باعتبارها الإطار الناظم للسياسات العمومية والأولويات التنموية خلال المرحلة المقبلة.

وتتمثل هذه المحاور في ترسيخ دولة قانون ومؤسسات قوية وذات حكامة عصرية رشيدة؛ وبناء اقتصاد قوي الأداء، صامد ومستدام بيئيا؛ وتنمية رأس مال بشري ذي تكوين وتأهيل جيدين، خاصة من فئة الشباب؛ وتعزيز الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي؛ وترسيخ الأمن والاستقرار، والاضطلاع بدور دولي وإقليمي فعّال.

وأكد معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد اجاي، أن برنامج "طموحي للوطن"، الذي يجسد رؤية فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، يمثل المرجعية السياسية الوحيدة لعمل الحكومة، مشيرا إلى التزامها بمواصلة تنفيذ محاوره الخمسة.

وأوضح، أن هذه المحاور تتمثل في ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتعزيز الحكامة الرشيدة، وبناء اقتصاد قوي ومستدام، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي، فضلا عن ترسيخ الأمن والاستقرار وتفعيل الدور الإقليمي والدولي للبلاد.

وأضاف أن الحكومة ستعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال إصلاح الإدارة والقضاء، ومكافحة الفساد، وتحسين مناخ الاستثمار ودعم القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية، إلى جانب النهوض بقطاعات التعليم والتكوين والتشغيل والصحة والثقافة والرياضة.

كما ستواصل جهود تعزيز التماسك الوطني ومكافحة مختلف أشكال التمييز والتفاوت الاجتماعي، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، وضمان النفاذ العادل إلى الخدمات الأساسية.

وفي المجال الأمني والدبلوماسي، أكد معالي الوزير الأول مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الأمنية المندمجة، وتعزيز حماية الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية، بالتوازي مع اعتماد سياسة خارجية نشطة تقوم على حسن الجوار والحوار والتعاون، ودعم القضايا العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وأكد معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد اجاي، أن السنوات الماضية شهدت تنفيذ إصلاحات عميقة وتحسنا ملموسا في البنية التحتية والنفاذ إلى الخدمات الأساسية، إلى جانب تطور المؤشرات الاقتصادية والتنموية.

وأوضح أن الاقتصاد الوطني حافظ على متوسط نمو تجاوز 4٪ خلال الفترة 2019-2026، مع توقع استمرار هذا المعدل خلال الفترة 2027-2029، رغم تداعيات الأزمات الدولية والحرب.

وأضاف أن انضباط السياسات الاقتصادية والمالية أسهم في تعزيز الصمود الاقتصادي والاجتماعي، وخفض الدين العام الخارجي إلى أقل من 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2026.

وأشار معالي الوزير الأول إلى أن الحكومة وجهت الجزء الأكبر من الهوامش المالية المتاحة نحو تعزيز الحماية الاجتماعية والتخفيف من أعباء المعيشة، من خلال برامج اجتماعية ممولة من الموارد الذاتية للدولة، بالتوازي مع تنفيذ أكبر برنامج استثماري في تاريخ البلاد.

وبين أن أكثر من 350 ألف أسرة استفادت من التحويلات النقدية، وصُرفت مساعدات للمتقاعدين وموظفي الدولة، ورُفع الحد الأدنى للأجور، فيما تجاوز دعم أسعار المحروقات والكهرباء 80 مليار أوقية قديمة خلال عام 2026.

ولفت معاليه إلى أن اعتمادات الأجور في ميزانية الدولة تضاعفت بين عامي 2019 و2026، مع إقرار زيادات في الرواتب والعلاوات، شملت أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن والمدرسين، كما استفاد أكثر من 1300 مدرس من صندوق السكن، فيما يجري التحضير لإعلان الدفعة الثانية التي تضم 1227 مدرسا.

وفي مجال الحماية الاجتماعية، أوضح معالي الوزير الأول أن عدد المؤمنين ارتفع من 496 ألف شخص سنة 2019 إلى 1.4 مليون سنة 2026، فيما تجاوز عدد المستفيدين من خدمات الصندوق الوطني للتضامن الصحي 279 ألف شخص منذ إطلاقه في سبتمبر 2023. كما شملت التغطية الصحية الوالدين، وأكثر من 52 ألف طالب جامعي.

وفي قطاع التعليم العالي، عُمّمت المنح على أكثر من 10 آلاف طالب منحدر من أسر مسجلة في السجل الاجتماعي، مع توفير النقل الجامعي المجاني لهم.

أما في التعليم الثانوي، فقد دخلت الداخليات المدرسية، الهادفة إلى توفير السكن والإعاشة للطلاب، حيز الخدمة في ست مؤسسات تعليمية بمدن بوسطيله وأوجفت وكيهيدي وألاك وكيفه وأطار، تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

ودعا معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد اجاي، إلى توحيد الجهود الوطنية واستثمار ما تزخر به موريتانيا من موارد وثروات وكفاءات بشرية، لتحويل إمكاناتها إلى مشاريع وإنجازات تنعكس إيجابا على حياة المواطنين.

وأكد ضرورة تغليب المصلحة الوطنية، وتعزيز ثقافة الحوار والتعاون والتنافس المسؤول، بعيدا عن التجاذبات والحسابات الضيقة، بما يحفظ وحدة البلاد وأمنها واستقرارها.

ووجّه نداءً إلى الشباب للمشاركة الفاعلة في بناء الوطن، واستثمار طاقاتهم وإبداعاتهم في صناعة المستقبل، كما دعا القوى السياسية، أغلبية ومعارضة، إلى جعل الحوار والاختلاف الديمقراطي وسيلة لتطوير الأداء وخدمة المصالح العليا للبلاد.

وشدد معالي الوزير الأول على أهمية استمرارية السياسات التنموية والبناء على المكتسبات السابقة، مؤكدا استعداد الحكومة للتعاون مع مختلف القوى الوطنية وتحمل مسؤولياتها في تنفيذ الإصلاحات والاستجابة لتطلعات المواطنين.

وأكد معاليه أن المرحلة المقبلة تتطلب تضافر الجهود وتقديم الأفعال على الأقوال، والعمل بروح المسؤولية والتضامن من أجل بناء موريتانيا موحدة وعادلة ومزدهرة.

وأعلن معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد اجاي، أن الحكومة ستعطي الأولوية خلال المرحلة المقبلة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين، وتسريع التنمية الاقتصادية والزراعية في الولايات الداخلية، وإعداد رؤية استراتيجية وطنية للتنمية في أفق عام 2060.

وأوضح أن هذه الأولويات تأتي استكمالا للبرامج الحكومية القائمة، مع تطوير آليات التنفيذ وتصحيح الاختلالات وتسريع وتيرة الإنجاز.

وفي مجال دعم القدرة الشرائية، كشف عن حزمة إجراءات للتخفيف من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، تشمل مراجعة آلية تسعير المحروقات، وتسقيف أسعار المواد الأساسية وإدراج اللحوم ضمنها، إلى جانب دعم رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين، والتكفل بجزء من فواتير الماء والكهرباء للأسر محدودة الدخل، وتوسيع برامج الدعم الاجتماعي.

أما في مجال تنمية الولايات الداخلية، فتعتزم الحكومة إطلاق برنامج متكامل لتحفيز الاستثمار وتطوير الزراعة والتنمية الحيوانية، وخلق فرص العمل، إلى جانب تحسين البنية التحتية الحضرية، وإصلاح منظومة النظافة، وإعداد مخططات عمرانية للمدن الداخلية، وبرنامجي تهيئة لمدينتي نواكشوط ونواذيبو.

وفي السياق ذاته، أعلن الوزير الأول إطلاق مسار لإعداد رؤية وطنية طويلة الأمد لموريتانيا في أفق 2060، تترجم إلى مخطط تنموي يحدد الأولويات والمشاريع وآليات التنفيذ والتقييم، بمشاركة مختلف الفاعلين الوطنيين والاستعانة بالخبرات المتخصصة.

كما أكد مواكبة الحكومة للحوار الوطني الشامل، ومواصلة إصلاح الإدارة العمومية من خلال اعتماد معايير شفافة للترقية، وتطوير التكوين المستمر وتعزيز الكفاءة المؤسسية والاستفادة من التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.

وأكد معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد اجاي، أن الحكومة نفذت خلال الفترة 2019-2026 برامج استثمارية واسعة استهدفت تطوير البنية التحتية وتعزيز النفاذ إلى الخدمات الأساسية، دعما للنمو وتحسينا للظروف المعيشية للمواطنين.

وأوضح أن قطاع التعليم شهد إنجاز نحو 7600 حجرة دراسية، استلم نصفها تقريبا خلال عامي 2025 و2026، إلى جانب مضاعفة الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي والتكوين المهني.

وفي المجال الصحي، أشار إلى بناء وتجهيز مستشفيين جهويين، ومواصلة تنفيذ مشاريع تشمل خمسة مستشفيات جهوية ونحو 65 مركزا صحيا و114 نقطة صحية، فضلا عن توسعة وترميم عدد من المستشفيات الوطنية.

وفي قطاع المياه، استعرض جملة من الإنجازات، أبرزها مضاعفة إنتاج مياه إديني أكثر من مرتين، وزيادة إنتاج آفطوط الشرقي إلى ثلاثة أضعاف، وتحسين الإمدادات المائية لمدينة نواذيبو، إلى جانب إطلاق مشاريع لتوسيع التغطية المائية في عشرات التجمعات السكنية. كما أشار إلى حفر 1340 بئرا جديدة منذ عام 2019، وتقدم الأشغال في مشروع مضاعفة إنتاج مياه أظهر، ومشروع زيادة إنتاج آفطوط الساحلي، المتوقع اكتماله قبل نهاية 2028.

وفي مجال الكهرباء، أوضح أن الحكومة أطلقت مشاريع لإنشاء ثلاث محطات إنتاج جديدة، واقتنت 55 مولدا كهربائيا، فيما تتواصل أشغال كهربة أكثر من 400 قرية. كما تم توفير التمويل اللازم لإنجاز خط الجهد العالي الرابط بين نواكشوط والنعمة، الذي يُعد أكبر مشروع لنقل الكهرباء في تاريخ البلاد.

أما في قطاع الطرق، فبين معالي الوزير الأول أنه تم إنجاز 784 كيلومترا من الطرق الجديدة، وأعيد بناء 997 كيلومترا، فيما تتواصل أشغال إنشاء وإعادة تأهيل 1431 كيلومترا إضافية، وإعادة تأهيل طريق الأمل، وإنجاز الطريق الدائري للعاصمة وطرق بوكي-كيهيدي وكرمسين-ميناء انجاكو، فضلا عن استكمال ثلاثة جسور في نواكشوط، والتحضير لإنشاء خمسة جسور جديدة.

وأشار إلى تواصل الأشغال في عدد من المحاور الطرقية، بالتوازي مع التحضير لإطلاق مشاريع جديدة، فيما اكتملت دراسات الطريق السريع نواكشوط-بوتلميت، وبدأت المفاوضات بشأن تنفيذه في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي سياق المشاريع الهيكلية، أشار معالي الوزير الأول إلى تقدم التحضيرات لتنفيذ مشروع الصرف الصحي في نواكشوط، ومشاريع القنوات الزراعية في ولايتي اترارزة ولبراكنه، فضلا عن قرب انطلاق أشغال بناء ميناء المياه العميقة في نواذيبو.

سلطة التنظيم تفرض غرامات بأكثر من 4.2 مليار أوقية قديمة على شركات الاتصال الثلاث

فرض المجلس الوطني للتنظيم غرامات مالية على شركات الاتصالات العاملة في موريتانيا "موريتل" و"ماتل" و"شنقيتل"، تجاوز مجموعها 4 مليارات و210 ملايين أوقية قديمة، بسبب استمرار اختلالات في جودة خدمات الاتصالات، رغم منح الشركات مهلة لتصحيحها.

وقالت سلطة التنظيم في بيان، إن الغرامات حُددت بنسبة 3٪ من رقم أعمال كل مشغل، وبلغت نحو مليارين و621 مليون أوقية قديمة على "موريتل"، ومليار و88 مليون أوقية على "ماتل"، فيما بلغت غرامة "شنقيتل" 504 ملايين أوقية قديمة، على أن تُحوّل المبالغ إلى الخزينة العامة.

وأوضحت السلطة أن القرار استند إلى عمليات رقابة شملت خدمات الصوت والبيانات في 62 مدينة وبلدة، إضافة إلى 11 محورا طرقيا، وأسفرت عن رصد اختلالات في أداء الشركات الثلاث.

وأضافت أن المجلس سبق أن وجّه إنذارا إلى المشغلين في سبتمبر 2025، ومنحهم مهلة لمعالجة الاختلالات، قبل تمديدها أربعة أشهر بناء على طلبهم. غير أن مهمة تحقق نُفذت خلال الفترة ما بين فبراير ومارس 2026 أظهرت استمرار مشكلات جودة الخدمة في عدد من المناطق والمحاور الطرقية.



وأشارت إلى أن ممثلي الشركات عرضوا ملاحظاتهم وحججهم أمام لجنة شكلها المجلس لهذا الغرض، لكنه اعتبرها غير كافية لتبرير استمرار الاختلالات المسجلة.

وبالتزامن مع فرض الغرامات، قرر المجلس إخضاع شبكات المشغلين لتدقيق فني ومالي، وإنشاء منصة لمتابعة مؤشرات إتاحة الخدمات وجودتها بشكل مستمر على شبكات الأجيال الثاني والثالث والرابع والخامس، فضلا عن تكثيف عمليات الرقابة والمتابعة.

وأكدت سلطة التنظيم أنها ستواصل مراقبة أداء شركات الاتصال، مع إمكانية اللجوء إلى عقوبات إدارية أكثر صرامة في حال استمرار الاختلالات.

النائب يحيى ولد اللود من داخل السجن: الجنرال لبات ولد معيوف أكثر صلابة في مواجهة المحنة.. "الكرامة والقناعات لا مساومة عليهما

موريتانيا الحدث الإخبارية - نواكشوط

كشف النائب البرلماني يحيى ولد اللود عن تفاصيل زيارة تضامنية أداها، أمس، للجنرال المتقاعد لبات ولد معيوف، الموجود رهن الاحتجاز منذ أسابيع على خلفية مسطرة قضائية أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط الوطنية.

وقال ولد اللود، في تدوينة نشرها على صفحته بموقع فيسبوك، إن الزيارة جاءت تعبيراً عن تضامنه مع الجنرال، وتقديراً لما وصفه بشجاعته وكرامته وتمسكه الراسخ بقناعاته، مؤكداً أن اللقاء ترك في نفسه أثراً عميقاً.

وأضاف النائب أنه وجد ولد معيوف في معنويات مرتفعة، هادئاً وثابتاً، ومصمماً على مواجهة ظروف الاحتجاز بكل صلابة، مشيراً إلى أن المحنة لم تزده، بحسب انطباعه، إلا إصراراً على التمسك بمواقفه والدفاع عن قناعاته.

وربط ولد اللود هذه الصفات بالخلفية العائلية والعسكرية للجنرال، مستحضراً والده العقيد فيّاه ولد معيوف، الذي ارتبط اسمه بمحطات بارزة من حرب الصحراء، خصوصاً معارك اگليبات تباكه في أبريل 1976، فضلاً عن انتمائه إلى أسرة عُرفت بتاريخها في مقاومة الاستعمار الفرنسي، ومن أبرز أعلامها الحزام ولد معيوف.

وأكد النائب أن موقفه من القضية ينطلق من قناعته الراسخة بضرورة احترام الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، بعيداً عن الاعتبارات السياسية أو الاختلاف في المواقف والتوجهات، مشدداً على أن قرينة البراءة واحترام المساطر القانونية وضمانات المحاكمة العادلة تظل مبادئ أساسية لا غنى عنها في دولة القانون.

وختم ولد اللود تدوينته بالتعبير عن تقديره الكبير للجنرال لبات ولد معيوف، معتبراً أن ثباته المعنوي في مواجهة المحنة يجسد، في نظره، قيمة الكرامة والوفاء للقناعات، مؤكداً أن الدفاع عن حقوق المحتجزين واحترام كرامتهم مسؤولية مبدئية تتجاوز الحسابات والاصطفافات السياسية.



المصدر: صفحة النائب يحيى ولد اللود على فيسبوك.

موريتانيا الحدث.. الخبر بمهنية، والحقيقة بمسؤولية.

صور فضائية ترصد تفحم 250 هكتاراً من المراعي غرب الركيز ومخاوف من أزمة أعلاف

التهم حريق مروع نحو 254 هكتاراً من الغطاء النباتي والمساحات الرعوية غرب مقاطعة الركيز التابعة لولاية الترارزة، وفق ما كشفت عنه تحليلات صور الأقمار الاصطناعية، إثر اشتعال النيران بالمنطقة يوم الجمعة السادس من نوفمبر وتوسع رقعتها حتى مطلع الأسبوع.

ووثقت مقاطع مصورة وشهادات ميدانية تمدد ألسنة اللهب بسرعة فائقة عبر مساحات شاسعة من الأعشاب الجافة، مخلفة سحباً كثيفة من الدخان، وسط محاولات مضنية وغير مجهزة بذلها الأهالي للحد من انتشار الحريق ومحاصرته بأدوات تقليدية بدائية.



وعلى الصعيد التقني، سجل نظام رصد الحرائق التابع لوكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" (FIRMS) عبر القمر الاصطناعي "NOAA-20" ست بؤر حرارية متقاربة في محيط الحادثة عند الساعة 14:20 بتوقيت غرينتش يوم الجمعة.

كما أظهرت معالجة مقارنة لبيانات القمر الأوروبي "سنتينل-2" (Sentinel-2) بين يومي الجمعة والسبت تحول رقعة جغرافية واسعة بلغت قرابة 2.54 كيلومتر مربع إلى مساحات رمادية متفحمة بالكامل.

ويُنذر هذا الدمار البيئي بتداعيات مباشرة على الثروة الحيوانية المحلية؛ إذ تشكل هذه البقعة مورداً علفياً حيوياً للمواشي، لا سيما بعد انتعاش الغطاء النباتي إثر موسم الأمطار الأخير في مناطق الترارزة.

وتشهد موريتانيا في مثل هذا التوقيت سنوياً تصاعداً ملحوظاً في حرائق الغابات والمراعي بفعل الأنشطة البشرية غير المنضبطة، وفي مقدمتها إنتاج الفحم التقليدي وإشعال النيران من قِبل الرعاة والصيادين والرحل. وتلتهم هذه الحرائق الموسمية ما بين 50 و300 ألف هكتار من الأراضي الرعوية سنوياً، في ظل محدودية التدابير الوقائية وضعف آليات التدخل السريع للسيطرة عليها.

جريمة تهز الجالية الموريتانية في كوت ديفوار.. مقتل مواطن موريتاني ودفن جثمانه على يد متورطين في الحادث

أعلنت السفارة الموريتانية في العاصمة الإيفوارية أبيدجان وفاة المواطن الموريتاني عبد الله أحمد طالب اطفيل، إثر تعرضه لاعتداء في قرية تافيري بولاية فركى في كوت ديفوار، في حادثة أثارت القلق في أوساط الجالية الموريتانية هناك.

وأوضحت السفارة، في بيان تعزية أصدرته السبت، أن ملابسات الحادث تشير إلى أن أشخاصاً متورطين فيه أقدموا على دفن جثمان الفقيد، مؤكدة أنها تتابع القضية بالتنسيق مع السلطات الإيفوارية المختصة.

وأضاف البيان أن السفارة تعمل على متابعة الإجراءات اللازمة لكشف ملابسات الواقعة، وتحديد هويات المتورطين، والعمل على تقديمهم إلى العدالة، بما يضمن كشف الحقيقة وترتيب المسؤوليات القانونية.

وأكدت السفارة أنها على تواصل مستمر مع أسرة الفقيد وذويه، مشيرة إلى أنها ستوافي الرأي العام بكل المستجدات المتعلقة بالقضية فور توفرها.

وفي ختام بيانها، تقدمت السفارة بخالص التعازي والمواساة إلى أسرة الفقيد وذويه، وإلى أفراد الجالية الموريتانية المقيمة في كوت ديفوار، سائلة المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.



أزمة القمامة بنواكشوط على طاولة "الداخلية": تقييم صارم لأداء "آرما" وخيارات بديلة تلوح في الأفق



نواكشوط - موريتانيا الحدث الإخبارية

وضعت وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية ملف نظافة العاصمة نواكشوط تحت مجهر التقييم الصارم؛ حيث احتضن مقر الوزارة، السبت، اجتماعاً أمنياً وإدارياً رفيع المستوى خُصص لمساءلة الأداء الميداني لشركة "آرما" المغربية ومدى وفائها بالتزاماتها التعاقدية، بعد أيام قليلة من توجيه إنذار رسمي إليها ووضع آلياتها تحت تصرف السلطات الإدارية.

وترأس الاجتماع وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، المختار أحمد بوسيف، بحضور الوزير المنتدب المكلف باللامركزية يعقوب ولد سالم فال، وولاة ولايات نواكشوط الثلاث (الشمالية، الغربية، والجنوبية)، إلى جانب كبار معاوني الوزير ومديري الإدارة الإقليمية واللامركزية.

وتركزت المداولات حول فحص نتائج المعاينة الميدانية لعمل الشركة المسؤولة عن نظافة العاصمة، وقياس مدى استجابتها للملاحظات والإنذارات الموجهة إليها قبل انقضاء المهلة الممنوحة لها بنهاية العام الجاري، فضلاً عن بحث السيناريوهات والخيارات البديلة الكفيلة بضمان استمرارية الخدمة دون انقطاع.

كما استعرض الاجتماع خطط الطوارئ المقدمة من قبل الولاة، والتي تضمنت إجراءات عملية لسد الثغرات وتحسين آليات جمع ونقل ومعالجة النفايات المنزلية، لضمان شمولية التغطية وانتظامها في شتى مقاطعات العاصمة التي عانت مؤخراً من تراكم النفايات وتراجع المشهد الحضري.

وشدد وزير الداخلية خلال الاجتماع على ضرورة الانتقال الفوري من التشخيص إلى المعالجة العملية الحازمة، موجهاً بإحكام التنسيق بين الإدارة الإقليمية والمصالح الفنية وتعبئة كافة الوسائل اللوجستية المتاحة. وأكد الوزير أن مواصلة تقييم أداء "آرما" ستحدد التدابير القانونية والإجرائية اللاحقة بحقها، مشدداً على أن نظافة العاصمة وتحسين وجهها الحضري خط أحمر لا يقبل التهاون أو التراجع.

المناخ: موريتانيا في الخط الأمامي



السيد محمد أبيبكر / عقيد متقاعد

أمطار تنهمر دفعة واحدة بعد أسابيع من الجفاف، وكثبان رملية تبتلع الآبار والمراعي، وأسر تفرّ من قرى أصبحت غير صالحة للسكن: موريتانيا، البلد الأكثر جفافاً في الساحل، تتلقى الضربة مباشرة من تغير مناخي يعيد رسم أراضيها وأنماط حياتها. فالمخاطر البيئية ليست تهديداً بعيداً، بل واقع يومي، وتأثيراتها المترابطة - على المياه والغذاء والنظم البيئية والاستقرار الاجتماعي - تجعلها أحد أكثر التحديات إلحاحاً في البلاد.

ما يقارب 80٪ من الأراضي الموريتانية تعد أراضي قاحلة، وهو توازن هشّ تضعه الصدمات المناخية تحت ضغط شديد. فالجفاف والفيضانات المتكررة، وزحف التصحر، وتدهور الموارد الطبيعية، والضغوط المتزايدة على سبل العيش: كلها تجليات للاختلال المناخي تتراكم وتثقل أولاً الاقتصاد الريفي، القائم تقليدياً على الرعي والزراعة. ومنذ سبعينيات القرن الماضي، ما فتئ زحف الكثبان، وتدهور التربة، وتراجع المساحات الزراعية، يقضي تدريجياً على أكثر الأراضي خصوبة.

تضاف إلى هذه الديناميات العميقة أحداث قصوى متزايدة التكرار وعدم القدرة على التوقع. فقد أصبحت مواسم الأمطار صعبة التوقع: "أحياناً لا تهطل الأمطار لفترات طويلة، ثم ينهمر الماء كله دفعة واحدة". وفي أكتوبر 2024، أثّرت الفيضانات في منطقة كيدي ماغا على أكثر من 4500 شخص، وشردت أكثر من 600 من السكان. وقد تضاعف عدد أيام الحرارة الشديدة (أكثر من 40 درجة مئوية) منذ الثمانينيات، والعواصف الرملية تلحق الضرر بالتربة، وتحدّ من خصوبتها وتقيّد التمثيل الضوئي للمحاصيل. وعند ارتفاع الحرارة العالمية درجتين مئويتين، سيزداد تكرار موجات الحر بنسبة 25٪؛ وعند أربع درجات، قد يتضاعف.

ويشكّل نضوب موارد المياه نتيجةً وعاملاً مفاقماً لتغير المناخ في الوقت نفسه. فتطمّر السدود والآبار والأنهار يقلّص الوصول إلى مياه محدودة أصلاً، بينما يؤدي الانخفاض المستمر في مستوى المياه الجوفية إلى جفاف الآبار التي يستخدمها الرعاة. وينتج عن هذا النقص أثر متسلسل: فبعد فقدان مسارات الرعي ونقاط المياه، يستقر رعاة كانوا رحّلاً حول واحات يكون الوصول فيها إلى الموارد أكثر موثوقية - لكن هذا الاستقرار يزيد الضغط على موارد نادرة أصلاً، "مما يخلق بذلك مصدر نزاع، لا سيما بين المزارعين والرعاة".

والآثار على الأمن الغذائي مباشرة بالقدر نفسه. فتباين التساقطات يعقّد التخطيط الزراعي، وقد تبلغ خسائر المحاصيل 50٪ لبعض الزراعات. وقد كان نحو 19٪ من السكان الموريتانيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو رقم آخذ في الارتفاع بسبب تكرر الصدمات المناخية. وفي مناطق مثل كيدي ماغا والحوض الشرقي، "تعاني القطعان من الجوع، والمحاصيل هزيلة، والمياه وأراضي الرعي التي تعتمد عليها الأسر منذ أجيال تختفي بوتيرة متسارعة."

وأمام انهيار سبل العيش، غالباً ما تفرض الهجرة نفسها خياراً وحيداً. "في عموم موريتانيا، أصبحت الهجرة الناجمة عن تغير المناخ وسيلة بقاء": فالأسر تنتقل من قرية إلى أخرى، بينما يعبر الرعاة والشباب الحدود بحثاً عن عمل ومياه صالحة للشرب واستقرار. وتسلط دراسة للمنظمة الدولية للهجرة (OIM)، أجريت بين ديسمبر 2025 ويناير 2026 في 196 قرية في الحوض الشرقي وكيدي ماغا، الضوء على صلة وثيقة بين التنقل والهشاشة المناخية، من دون أن تختزل التنقل في مجرد اضطرار: فهو يظهر أيضاً عاملاً يعدّل الهشاشة، إذ تنجح بعض الفئات في التكيف عبر الحركة.

ولا تخلو هذه الحركة القسرية من مخاطر التفكك الاجتماعي. فاضطرابات التساقطات ودورات الجفاف "تنعكس مباشرة على تنقل السكان، وقد تؤدي أحياناً إلى اختلال اجتماعي داخل بعض المجتمعات". كما يغذي الضغط على الموارد الطبيعية، في سياق نمو سكاني وتحضر سريع، توترات في المناطق الحدودية، حيث تصبح إدارة المياه ومسارات الرعي رهاناً للأمن المناخي.

وتدفع النظم البيئية الموريتانية ثمناً باهظاً. فتتجاوز خسارة الغطاء النباتي 40 ألف هكتار سنوياً؛ وتتدهور الغابات المصنّفة على طول نهر السنغال، وتدمّر حرائق الأحراش كل عام ما بين 50 و300 ألف هكتار من المراعي. أما الأراضي الرطبة، وهي أساسية للطيور المائية في الساحل، فتتعرض لضغوط متعددة - تغير المناخ، والتنمية الزراعية غير المنضبطة، ومشاريع إمدادات المياه، والاستغلال المفرط - "تؤدي إلى تدهور سريع للأراضي الرطبة، وتغيّر كبير في الموائل، وتأثير شديد على أعداد الطيور المائية الساحلية". وحديقة حوض أرغين الوطنية، جوهرة الساحل الموريتاني، باتت تلمس آثار تغير المناخ في نظمها البيئية الواقعة بين المد والجزر.

والساحل نفسه تحت التهديد. فالمدن الساحلية، وخصوصاً نواكشوط، معرضة لارتفاع مستوى البحر والتعرية الساحلية، وهي ظواهر تعقّد جهود التكيف. والعاصمة، المبنية في معظمها على مناطق منخفضة وكثبان رملية، تختزل الهشاشة: فيضانات أكثر تواتراً، وبنى تحتية مهددة، وسكان نازحون داخل النسيج الحضري نفسه.

وإدراكاً لحجم التحدي، أطلقت موريتانيا عدة ورشات. وتتضمن مساهمتها الثالثة المحددة وطنياً (CDN 3.0)، المحدّثة في أكتوبر 2025 للفترة 2025-2035، 85 إجراءً للتكيف موزعة على قطاعات رئيسية: الزراعة والأمن الغذائي، والرعي، والصيد، والموارد، والبنى التحتية. وتستهدف البلاد خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 11٪ بحلول 2030 مقارنة بسيناريو مرجعي. وقد أعدّت استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث (SNRRC 2025-2030) بدعم من الأمم المتحدة لتحسين الحوكمة البيئية وتعزيز قدرات الاستجابة السريعة، بينما يجري إرساء نظام وطني للرصد المناخي والإنذار المبكر متعدد المخاطر.

وفي الميدان، تُحشد التمويلات. ففي يوليو 2026، صادقت الجمعية الوطنية على اتفاق بقيمة 50.3 مليون يورو مع المؤسسة الدولية للتنمية، لبرنامج للاقتصاد الأزرق وصمود المناطق الساحلية، يشمل إعادة تأهيل الحزام الرملي وترميم نظم بيئية هشة مثل الحديقة الوطنية داولينغ. كما تنظّم المجتمعات المحلية نفسها، على غرار كاديا، أرملة ورئيسة أسرة في غوراي، التي تجمع كل أسبوع نساءً ليقررن معاً كيفية جمع المياه وحماية الحدائق والاستعداد للصدمة المقبلة.

لكن الوسائل تبقى دون مستوى الاحتياجات. فالقدرات المالية والتنسيقية للمجتمعات الريفية محدودة لإبطاء التصحر وتحسين الأمن المائي. ومن دون تدخل عاجل، يُرجّح أن يواصل صحراء الساحل التوسع جنوباً نحو أكثر الأراضي خصوبة في البلاد.

لم يعد السؤال بالنسبة لموريتانيا هو ما إذا كان تغير المناخ حقيقة، بل السرعة التي ستتمكن بها البلاد من التكيف معه. فبين شباب يختارون المنفى، ورعاة يتصارعون على المياه، ونظم بيئية تنهار بصمت، كل فصل يمرّ يقرّب البلاد أكثر من حدودها. والاستجابة - تكيف معجّل، وتمويل في مستوى التحديات، وإدارة منسّقة للموارد - هي التي ستحدد ما إذا كان التوازن الهش بين الموريتانيين وبيئتهم قابلاً للاستمرار، أم أنه سينهار نهائياً.

ميناء الصداقة هو أكبر ميناء في موريتانيا
ميناء الصداقة بانواكشوط هو بوابة موريتانيا على العالم الخارجي
ميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة
أول ميناء عمومي جنوب الصحراء ومفترق طرق بين اوروبا وافريقيا والامريكيتين مما جعله في موقع متميز
شعار الميناء
تنافسية - ثقة - أمان
بعض الأرقام الجوهرية مجال الميناء 14672 هكتار
التطور السنوي لعدد الحاويات 2.11٪
عدد الحاويات 20 قدما بلغ سنة 2022 / 185290
استقبل سنة 2022 / 5313797 طن
عناية خاصة بالبيئة
مركز بترولي قادر على استقبال سفن تصل حمولتها 50000 / 40000 طن
يخضع لمقاييس المدونة code ISPS
ميناء أنواكشوط المستقل
الصداقة

مجموعة موريتانيا الحدث

الجريدة:
موريتانيا الحدث
نصف شهرية - سياسية
مستقلة - جامعة

الموقع الألكتروني:
www.elhadeth.mr

منصة موريتانيا الحدث على مواقع التواصل الاجتماعي
فيسبوك - تيكتوك - يوتيوب - انستغرام

للاتصال - واتساب: 48485555

البريد الألكتروني:
elhadeth.mr@gmail.com

المدير الناشر
محمد المختار محمد لفظيل
للاتصال: 48485555 (واتساب)

مستشار التحرير
سيدي محمد صمب باي
26292911

رئيس التحرير
محمد ولد الربيع

هيئة التحرير
سيدي محمد صمب باي
محمد ولد الربيع
الشيخ سيدي أحمد سالم
عبد الله ولد محمد فال
محمد المختار محمد لفظيل

التصميم
المدني ولد محمد

السكرتاريا
اكليثم محمد المختار

السحب
المطبعة الوطنية



